

تع د القرارات الإدارية من ألم الوسائل القانونية التي تستخدمها إلدارة المعرف أنو ميما تعاظمت إمكانيات إلدارة، فإنّيا ال يمكن أن تحيط بالظروف والمبليسات كافة التي تصاحب إصدار فقد تدعو الحاجة إلى وجوب استطباع جهة معين بحثة ال توافر لجية إلدارة. وقد يكون الدافع إلى نه الاستشارة بو عدم توافر البيانات الكافية البالزمه لأن تقدم إلدارة عمي إصدار ق ارر بتعيين بعض الأشخاص في إحدى الوظائف الأمر الذي يتطلب ضرورة معرفة مواصفات تك الوظائف كافة، ومدى العجز فيها، وحجم الاحتياجات الفعالية المطمئنة؛ حتّى ال يؤّس ارف في التعيين إلى تكديس بالعمل جهة معينة و الاستشارة بما تتسم بو من مزايا تساعد رجل إلدارة عمي إصدار قرار إداري وعممية متخصصة، تواجدو في المسائل اليومية، أو التخطيط، أو التوجيه، أو المرافق؛ لمكيينو من عامة بانظام واضطراد. واتساع نطاق تد خميا، كان ليتأثيرا بالبالغ عمي إلدارة ال عامة من نواح شتي، وبغية إحداث التطور في التنظيم إلداري، قامتووا ومن ثم حسن أدائهم فإن الأمر يقتضي في الغالب الاستعانة بجيانت استشارية ميمتيا تقيم الـن وص التي تمزم إلدارة بطبعه ال أو تمزميا بمضمونه حين تعمد إلى طمو، وال شك أنـ نهـ الغـاـيةـ التي يستهدفـهاـ عـاـلـلـفـرـادـ الـذـينـ تـمـسـيـمـ الـقـرـارـاتـ تـتحـويـ فـيـ طـيـاتـهاـ عـمـىـ ضـمـانـ إـلـدـارـيـ عـارـضـةـ خـطـرـتـ لـجـيـةـ أوـ لـمـسـؤـولـ مـعـيـنـ وـ إـلـدـارـةـ بـنـاءـ عـمـىـ درـاسـةـ غـيرـ مـتـأـنـ الـبـحـثـ فـيـ شـكـمـيـةـ الـسـتـشـارـةـ إـشـكـالـيـةـ بـمـدـىـ إـلـزـامـ إـلـدـارـةـ فـيـ الـمـجـوـءـ إـلـيـاـ وـ إـلـخـ بـمـضـمـونـيـاـ منـ عـدـمـ،ـ وـ أـلـثـرـ يـثـيرـ تـمـثـلـ